

في هذا اوتري وقد سمعت تصحيح فاضي خان للكراهة
قوله وعصير العنب اذا طبخ حتى تلتشاه ونقي
ثلثه حلال وان اشتد الهداية وهذا عند ابي حنيفة
وابن يوسف وقال محمد حرام وهذا الخلاف فيما اذا
قصده النفوس انا اذا قصد به اللذو لا ليجل بالانفا
وعن محمد مثل قولها وعنه انه كره ذلك وعنه انه
توقف فيه قال الاسيبغاني الصحيح قولها واعتم
الائمة المجتوب والنسفي وغيرهما ولو طبخ حتى ذهب
ثلثه ثم يرد ثم اعيد الى النار ان عاد قبل ان يغلي لا
باسبه لانه ثم الطبخ قبل ثبوت الحرمة وان اعيد بعد
ما غلا وحرم الصحيح لا يحل شربه والله اعلم
كتاب الصيد والذبايح قوله
وجرحه هذا ظاهر الرواية كما صرح به في شرح الزاھر
والهداية وقال في الجواهر في ظاهر الرواية الجرح المذموم
وفي قول بعض المتأخرين وان لم يكن مدميا قال
الاسيبغاني وان خنقه الكلب ولم يخرج روي الحسن
عن ابي حنيفة انه بول وهو رواية عن ابي يوسف والصحيح

ظاهر

ظاهر المذهب قال واذا اكل الكلب حرم ما تقدم من
صيوده وقال بحر ما اكل منه خاصة والصحيح قول ابي
حنيفة **قوله** وان ادرك المرسل الصيد حيا وجب
عليه ان يذكيه فان ترك تذكيته حتى مات لم يول قال
الاسيبغاني المذكور قول ابي حنيفة على الاطلاق سواء كانت
الحياة مستقرة او غير مستقرة وقال ابو يوسف اذا جرح
الكلب جرحا لا يعيس من مثله اكل من غير ذكاه وروي
عنه انه اعتبر بقاءه في اكثر من يوم وقال محمد ان حاله في اكثر
من بقاء المدبوح فلا يد من ذبحه وان كان لا يبقى الا كقاء
المدبوح لا يجب ذكاهه والصحيح قول ابي حنيفة وفي ائتنا
وبه اخذ ابو الليث قال وهذا بناء على اخذ فهم في
التردية والذي شق السبع بطنها فادركها حية فذبحها
حل الكفا عند ابي حنيفة سواء كانت الحياة خفية او بينة وعند
الجاب ما ذكرنا على الاحتلاف وقال ان اهدى في المنزلة
والذي شق بطنه السبع فلو ذكاه حل اكله عند ابي حنيفة
وعليه الفتوى الاسيبغاني فان ادرك الصيد صاحبه
حياتا فلم يتمكن من ذبحه لصيق الوقت او لفقد الله حتى

بيع

ها